مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية

مجلة
العلوم الاجتماعية والتطبيقية

JOURNAL OF SOCIAL AND APPLIED SCIENCES

دورية محكمة ربع سنوية

تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات الانسانية والخدمات العلمية

العدد الرابع
أكتوبر 2024 م

رئيس التحرير
الاستاذ الدكتور/ يسري شعبان عبدالحميد

مدير التحرير
دكتور/ محمد عطا عبدالعزيز

سكرتير التحرير
دكتور/ منه حسن عمر

ورقة عمل بعنوان

دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية: الحق العالمي في الحماية الاجتماعية

THE ROLE OF SOCIAL WORK PROFESSION IN SOCIAL PROTECTION SYSTEMS: THE UNIVERSAL RIGHT TO SOCIAL PROTECTION

تقديم وترجمة

الأستاذ الدكتور/ مدحت محمد أبو النصر
أستاذ العمل مع المنظمات والمجتمعات ورئيس قسم المجالات (سابقا) بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

مقدمة المترجم:

تم اعتماد ورقة السياسة التالية بعنوان " **دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية، الحق العالمي في الحماية الاجتماعية**"، بواسطة الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين International Federation Of Social Workers في الاجتماع العام للاتحاد في ٣ أكتوبر ٢٠١٦، سيول، كوريا الجنوبية.

تحدد ورقة السياسة التالية أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية Social Protection في المجتمع. وتؤكد أن دمج الحماية الاجتماعية في أطر جميع المجتمعات يؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية ومجتمعات أكثر استقرارًا وتناغمًا.

والسبب الرئيسي في إصدار الاتحاد هذه الورقة ما أشار له تقرير منظمة العمل الدولية International Labor Organization عن الحماية الاجتماعية على المستوي الدولي World Social Protection Report (٢٠١٤-٢٠١٥) أن حوالي ٧٣ % من سكان العالم لا يحصلون على الحماية الاجتماعية أو يحصلون عليها بشكل محدود للغاية، مما يؤدي إلى استمرار الفقر المدقع والصعوبات في حياة غالبية سكان العالم.

ولقد اشتملت هذه الورقة على جزئيين رئيسيين هما:

١- دور أنظمة الحماية الاجتماعية في التنمية الاجتماعيةSocial Development المستدامة.
٢- أدوار الأخصائي الاجتماعي في أنظمة الحماية الاجتماعية.

أيضا أوضحت الورقة أهمية الحماية الاجتماعية في تحقيق مزيد من العدالة والمساواة وتقليل التفاوت بين شرائح وطبقات المجتمع وتشجيع المواطنين على المشاركة الشعبية... ولقد أكدت الورقة علي

ضرورة أن لا يكون للحماية الاجتماعية دور علاجي فقط، بل لابد أن يكون لها دور وقائي ومستدام أيضا.

كذلك تضمنت الورقة العلاقة بين الحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development، وكيف أن كثير من هذه الأهداف تناول موضوع الحماية الاجتماعية سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وذلك في الأهداف التي أشارت إلي مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق حياة كريمة وعادلة وآمنة...

وفي نهاية الورقة تم وضع خاتمة هامة تؤكد على أهمية دور مهنة الاجتماعية في تحقيق الحماية الاجتماعية من خلال تقديمها مختلف الخدمات للفئات الضعيفة أو المستضعفة أو الأولي بالرعاية أو المحرومة اجتماعيا أو اقتصاديا أو المعرضة للخطر أو التي لا تحصل على المميزات... مثل: الفقراء والمحتاجين والعاطلين والسكان بلا مأوي والمهاجرين...

مقدمة الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين:

الضمان الاجتماعي Social Security حق من حقوق الإنسان منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والدول ملزمة بتوفير الحد الأدنى من الرفاهية والدعم الاجتماعي لجميع المواطنين. إن التوصية رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن التنفيذ الوطني لأرضيات الحماية الاجتماعية the national implementation of Social Protection Floors تحدد الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الضمان الاجتماعي. ولكن الحكومات حرة في الطريقة التي تتصور بها وتنظم بها أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية.

وبناءً على الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين في اجتماعه العام عام ٢٠١٤ والذي دعا إلى وضع سياسة للاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين حول "دور الخدمة الاجتماعية في أرضيات الحماية الاجتماعية".

وتتألف ورقة السياسة هذه من جزأين: يتناول الجزء الأول الحاجة إلى تمكين جميع الناس من الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية الكفؤة. ويوجه الجزء الثاني إلى دور الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون مع الأشخاص المنخرطين في هذه الأنظمة.

ويؤكد كلا الجزأين على أن فهم الخدمة الاجتماعية يضع الرعاية الاجتماعية في سياق أوسع من نموذج التنمية الاجتماعية الذي يجعل الحماية الاجتماعية تحويلية، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية، ومجتمعات أكثر استدامة واستقرارًا ومرونة وتناغمًا.

الجزء الأول

دور أنظمة الحماية الاجتماعية في التنمية الاجتماعية المستدامة

قضايا مثيرة للقلق:

لقد كان توفير الحماية الاجتماعية يُنظَر إليه تقليديًا باعتباره وسيلة للتخفيف من آثار انعدام الأمن وسوء الصحة والضعف الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يساعد في الحفاظ على مستويات المعيشة الأساسية للجميع. تعمل الحماية الاجتماعية على تقليل المخاوف وتمنح الطمأنينة والثقة بأن مثل هذه المشكلات لن تؤدي إلى المزيد من الفقر. وقد أثارت المناقشات الأخيرة تساؤلات حول ما إذا كان هذا المنظور التقليدي يغذي نموذج الاعتماد أو ما إذا كان من الممكن بناء أنظمة حماية اجتماعية قادرة على التحول الاجتماعي من خلال الحد من التفاوت وبناء العدالة الاجتماعية.

يجب أن يكون لأنظمة الحماية الاجتماعية تأثير وقائي ومستدام؛ وتعزيز مرونة الأفراد والأسر والمجتمعات وتعزيز القدرة على الاستجابة لمخاطر الحياة.

يجب أن تعمل الحماية الاجتماعية على تحسين نوعية حياة السكان المعرضين للخطر الذين يعيشون في مواقف محفوفة بالمخاطر وقد لا يكون لديهم سوى القليل من الموارد، إن وجدت، لمساعدتهم على تجاوز الأزمات والكوارث التي قد يواجهونها في مسار حياتهم. إن النفقات غير المتوقعة بما في ذلك المشكلات الصحية والوفاة والبطالة وفقدان سبل العيش والنزوح القسري المرتبط بالصراعات العنيفة أو الكوارث البيئية والطرد بسبب مشاريع التنمية تسبب مشكلات خطيرة للحفاظ على جودة الحياة والرفاهية. في مثل هذه الحالات توفر الحماية الاجتماعية الأمن والوسائل اللازمة للتعامل مع الاحتياجات العاجلة للناس.

ولكن هذه ليست الوظيفة الوحيدة لأنظمة الحماية الاجتماعية. يجب أن تعزز أيضًا تحقيق حقوق الإنسان الأساسية وتقدم مساهمة حاسمة في إرساء العدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك تساعد الحماية الاجتماعية في استقرار التنمية الاقتصادية حيث ثبت أن كل دولار ينفق على الحماية الاجتماعية يعود بعائد قدره ٣ دولارات على الاقتصاد. ومع تمكين الناس، يصبحون منخرطين في النشاط الاقتصادي وهذا يؤدي إلى زيادة النتائج الاجتماعية والاقتصادية. ويساهم نظام الحماية

الاجتماعية الشامل في الحد من الفقر، ويقلل من التفاوت، ويساهم في التماسك الاجتماعي، ويضع الأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة اجتماعيًا.

إن قاعدة القيم الخاصة بالحماية الاجتماعية مقبولة على نطاق واسع داخل الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، وفي المهن الصحية والاجتماعية، والمجتمع المدني، ومع العديد من الساسة، ولكن ممارسة توفير الحماية الاجتماعية تخضع لمناقشات سياسية مثيرة للجدل، كما أن التشغيل والتنفيذ ينتجان مجموعة كبيرة ومتنوعة من أنظمة الحماية الاجتماعية في بلدان مختلفة.

وتوفر أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة حماية شاملة وبالتالي توفر احتياجات مختلفة وشرائح مختلفة من السكان. وقد تشمل أنظمة مختلفة وأنواعًا مختلفة من البرامج. ويمكن أن يكون التمويل قائمًا على الضرائب أو المساهمة. ويمكن أن يكون دفع إعانات الرعاية الاجتماعية موحدًا للجميع أو يمكن اختباره بالوسائل. ويمكن أن تكون البرامج شاملة أو تستهدف مجموعات محددة. إن دفع إعانات الرعاية الاجتماعية يمكن أن يُمنح دون قيد أو شرط لكل من يستوفي المعايير المحددة (كل أطفال الأسرة الفقيرة) أو أن تكون مرتبطة بشروط (على سبيل المثال، أن يذهب الأطفال إلى المدرسة وأن يتم تطعيمهم).

وعلاوة على ذلك، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية مثل المخطط التفصيلي في مفهوم أرضيات الحماية الاجتماعية ليست مجرد مفاهيم راكدة. يتم تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية خطوة بخطوة، والتفاعل مع مجموعات جديدة من السكان والمخاطر الناشئة الجديدة.

والنتيجة هي أن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة متنوعة للغاية في بلدان مختلفة وتميل أنظمة الحماية الاجتماعية إلى التعقيد. غالبًا ما تتطلب التنوع والتعقيد المتزايد للتأمينات والخطط والبرامج والقوانين واللوائح والإجراءات الإدارية والقرارات البيروقراطية الخدمات الاجتماعية كحلقة وصل بين الإدارة الاجتماعية من ناحية والسكان الذين يطالبون بالخدمات الاجتماعية والمطالبين بالمزايا من ناحية أخرى. لدى الخدمات الاجتماعية العديد من المهام التي يجب الوفاء بها، والتي قد تشمل أيضًا التنقل عبر أنظمة الحماية الاجتماعية المعقدة.

الخلفية:

منذ عقود مضت، تم ترسيخ الحق في الضمان الاجتماعي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وفي العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(١٩٦٦)

ومع ذلك، يُظهر تقرير الحماية الاجتماعية علي المستوي الدولي ٢٠١٥/٢٠١٤ الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان "بناء التعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية" أن حوالي ٧٣% من سكان العالم لا يتمتعون بأي قدر من الحماية الاجتماعية أو يتمتعون بقدر محدود للغاية من الحماية الاجتماعية، مما يعني أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص في العالم يعيشون في انعدام الأمن الاجتماعي إن لم يكن في فقر مدقع وليس لديهم إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، عندما يفقدون الدخل بسبب أزمة شخصية أو اقتصادية أو بيئية. على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك خدمة صحية متاحة وبأسعار معقولة للجميع، فإن المرض يشكل خطرًا كبيرًا على فقدان الوظيفة أو سبل العيش أو السكن أو التعليم. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ١٠٠ مليون شخص يقعون في براثن الفقر سنويًا بسبب تكاليف الرعاية الصحية التي لا يمكن تحملها.

"لقد تم نسيان الالتزام بتوسيع الضمان الاجتماعي الذي يرتكز على حقوق الإنسان تقريبًا خلال العقود الماضية". إن توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لها أهمية كبيرة. وهذا الالتزام المجرد يتطلب ترجمة هذه الالتزامات إلى مطالب سياسية ملموسة على المستوى الوطني.

إن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل العولمة العادلة (٢٠٠٨) يدعو إلى ضرورة وجود بعد اجتماعي قوي لمواجهة التأثيرات الاجتماعية السلبية للعولمة الاقتصادية، والتي أصبحت أكثر وضوحًا في الأزمات المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨. وكانت منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية الوكالتين الرائدتين في مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية التي وجدت دعمًا واسع النطاق بين منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية كوكالات متعاونة. وبفضل هذه المبادرة، اكتسبت مناقشة وتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية، وخاصة في الجنوب العالمي، زخمًا. وفي العديد من البلدان، هناك أهمية متجددة ومتنامية تُعطى للحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان وشرط أساسي للتماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي

والتنمية. وهذا يتناقض مع التطور الأخير في البلدان الغنية حيث يتعرض المستوى الذي تم تحقيقه من الضمان الاجتماعي للهجوم نتيجة للأزمة المالية وسياسة التقشف.

لقد تم اعتماد توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية في عام ٢٠١٢ من قبل ١٨٥ دولة عضو في منظمة العمل الدولية. إن أرضيات الحماية الاجتماعية تضمن الوصول الشامل إلى الخدمات الصحية وأمن الدخل طوال دورة الحياة: للأطفال والعاطلين عن العمل والفقراء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية القائمة على حقوق الإنسان بشكل كامل أو جزئي بنجاح في العديد من البلدان.

وهناك أدلة متزايدة على أنها طموحة ولكنها قابلة للتنفيذ وبأسعار معقولة وفعالة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة المفرطة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١، ٢٠١٤). تساهم أرضيات الحماية الاجتماعية في الرفاهية والمساواة بين الجنسين وتحسين الوضع التعليمي والصحي للفئات المحرومة والضعيفة وتعزز المرونة ردًا على صعوبات الحياة في عدد كبير من السكان. لقد ساهمت أرضيات الحماية الاجتماعية في تحقيق الإنجازات التي تحققت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي عنصر أساسي لتحقيق الحقوق الاجتماعية.

إن التوصية ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن التنفيذ الوطني لأرضيات الحماية الاجتماعية هي المبادرة الأكثر أهمية وواعدة في السياسة الاجتماعية العالمية وقد تم تنفيذها بنجاح في عام ٢٠١٤.

ولقد حظيت هذه المبادرة بدعم واسع النطاق بين منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومجلس حقوق الإنسان، ووكالات التنمية. وهي تمثل تغييراً مبتكراً في السياسة الاجتماعية والتنموية العالمية بعيداً عن أولوية القضايا المالية (إجماع واشنطن)، بعيداً عن الحماية المستهدفة للسكان المعرضين للخطر إلى سياسة اجتماعية شاملة تفترض وتنفذ الحماية الاجتماعية للجميع على أساس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن مذكرة المفاهيم التي أصدرتها مجموعة البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية في أبريل/نيسان ٢٠١٥ بشأن مهمة مشتركة وخطة عمل للحماية الاجتماعية الشاملة جديرة بالملاحظة (منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، ٢٠١٥).

الحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ القرار بشأن "تحويل عالمنا: أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة". وتشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف الـ ١٦٩ أجندة عالمية تسعى إلى "إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وهي متكاملة لا تتجزأ وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."

إن الحماية الاجتماعية تحظى بمكانة بارزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم ذكر الحماية الاجتماعية بما في ذلك سبل العيش الكريم صراحةً في إطار الهدف ١ "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان" (الهدف ١,٣). وفي إطار الهدف ٣ (ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار)، ينص الهدف ٨ على التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية. ولتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، فإن الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرهما من خلال توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية وسياسات الحماية الاجتماعية أمر مطلوب (الهدف ٥,٤). إن الحد التدريجي من عدم المساواة داخل البلدان وبينها (الهدف ١٠) يتطلب سياسات، وخاصة السياسات المالية والأجور والحماية الاجتماعية (الهدف ١٠,٤).

بيان سياسة الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين: حول الحق في أنظمة الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان. والالتزام الأساسي لمهنة الخدمة الاجتماعية بحقوق الإنسان ينطوي على الالتزام بتوفير الحماية الاجتماعية للجميع. ويدعو الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين الحكومات وتنظيمات المجتمع المدني إلى المشاركة في أنظمة حماية اجتماعية شاملة للجميع.

وسيعمل الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين على تعزيز الحماية الاجتماعية ويدعو جمعياته الأعضاء والأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى هذا الالتزام لحماية وحفظ وتوسيع نطاق الحق في الحماية الاجتماعية للجميع.

ووفقًا لفهم الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، فإن الحماية الاجتماعية أكثر من مجرد توفير الاحتياجات الأساسية. ووفقًا للتعريف الدولي لمهنة الخدمة الاجتماعية والأخلاقيات والمبادئ المهنية لها، يرى الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين أن أنظمة الحماية الاجتماعية يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من سياسة اجتماعية تعزز العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والرفاهية. ويجب فهم أن أنظمة الحماية الاجتماعية هي أدوات للتحول الاجتماعي والديمقراطية وخلق مجتمعات عادلة اجتماعيًا.

ويؤيد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن التنفيذ الوطني لأرضيات الحماية الاجتماعية والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين ويحث الجمعيات الأعضاء والأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم على البناء على توصية منظمة العمل الدولية واستخدامها كمبدأ توجيهي لتحقيق الحماية الاجتماعية في مجال نشاطهم الدولي أو الوطني أو المحلي.

ويدعو الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين الجمعيات الأعضاء والأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم إلى إدراج الحماية الاجتماعية في جميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠، لضمان الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية وتوفير الأمن الأساسي للدخل لأولئك غير القادرين على كسب دخل كافٍ وخاصة في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة والشيخوخة. وسيساهم هذا بشكل حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

وسيعطي الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين في الأمم المتحدة منظور مهنة الخدمة الاجتماعية في الحماية الاجتماعية أولوية عالية في أنشطتهم الدولية؛ وسوف يسعون إلى تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة فيما يتصل بالحماية الاجتماعية، وخاصة منظمة العمل الدولية، ولكن أيضا مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.

ويؤكد الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين على أهمية تدريب الأخصائيين الاجتماعيين ويدعو كليات ومعاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية إلى إدراج التنمية الاجتماعية المستدامة في المناهج الدراسية وإعداد الطلاب نظريا وعمليا للعمل مع أنظمة الحماية الاجتماعية.

ويحث الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين المنظمات الأعضاء فيه كجزء من المجتمع المدني على إقامة تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والنقابات والأشخاص الذين يستخدمون الخدمات لتعزيز الحماية الاجتماعية المستدامة. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك في الحوار الاجتماعي الوطني وأن تشارك في عمليات اتخاذ القرار، وأن تساهم في تصور وتطوير وتنفيذ ومراقبة أنظمة الحماية الاجتماعية.

ويعارض الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين بشدة سياسة التقشف التي تقلل من الإنفاق العام إلى جانب خفض الضرائب على الأثرياء، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة في عدم المساواة وزيادة الفقر.

الجزء الثاني

دور الأخصائي الاجتماعي في أنظمة الحماية الاجتماعية

تمهيد:

من المفاهيم النظرية والعملية لمهنة الخدمة الاجتماعية أن الأفراد لا يمكنهم أن يعيشوا حياة مستدامة ومكتملة ما لم يكونوا مترابطين بشكل متبادل في إطار اجتماعي. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للمهنة هو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية حتى يتمكن الناس من العيش في بيئات اجتماعية بثقة وأمان وبكرامة وتحقيق كامل لحقوقهم.

وقد يختلف هذا النهج عن اتجاهات العديد من الحكومات التي تتصور أنظمة الحماية الاجتماعية كمنصات من أعلى إلى أسفل للتخفيف من حدة الفقر الفردي أو الحد من الضرر المستهدف. وفي حين تدعم المهنة بنشاط تطوير الأنظمة والبرامج للحد من الفقر وتخفيف المعاناة، فإن المهنة تذهب

إلى أبعد من ذلك من خلال التركيز على بناء الأسرة والمجتمع ورأس المال المجتمعي والترابط المتبادل كشكل أولي رئيسي ومستدام للحماية الاجتماعية. يتجسد هذا في مفهوم بناء قدرات المجتمع

في جميع أنحاء العالم، يتضمن العمل اليومي للأخصائيين الاجتماعيين: تعزيز التضامن بين الناس، وتشجيع الناس على رعاية الآخرين، وإشراك الناس في احترام حقوق الآخرين، وتعزيز التضامن داخل الأسرة والمجتمع.

كما تعد المدافعة عنصرًا أساسيًا في المهنة وسواء كان العمل في أنظمة حماية اجتماعية لديها موارد كثيرة، أو في بيئات حيث تستند الحماية الاجتماعية بالكامل إلى الثقافة والدين، أو سياقات تعتمد على المساعدات، فإن الأخصائيين الاجتماعيين يدعون إلى تشكيل أنظمة الحماية الاجتماعية بحيث تحافظ على العلاقات الاجتماعية وتعززها، وتعزز التكامل الاجتماعي وتجعل العلاقات بين الناس متناغمة قدر الإمكان.

ومن منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، يجب تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية ودول الرفاهية لتعزيز استدامة ورفاهية السكان ككل. بدلاً من استراتيجية توفير الإغاثة للأشخاص الذين خذلتهم مجتمعاتهم. بهذا المعنى، تدافع مهنة الخدمة الاجتماعية عن أنظمة الحماية الاجتماعية كأداة للتحول الاجتماعي، والتي تركز على بناء التضامن داخل المجتمعات وبين المجتمعات، وحث الذات على التعافي، حيث إن تحديد وتشجيع المشاركة الديمقراطية وتعزيز الأصوات في المجتمع الأوسع نطاقاً ليس بالأمر السهل.

الخلفية:

لا تنظر مهنة الخدمة الاجتماعية إلى تحليل المشكلة الذي يطرحه الشخص فحسب، بل تنظر إلي المشكلة في سياق الأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه هذا الشخص. لذلك فإن نقاط البداية للأخصائي الاجتماعي هي بناء الأسرة والمجتمع. ويجب الاعتراف بها باعتبارها الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه جميع الجوانب الأخرى للحماية الاجتماعية.

ولكن في كثير من الأحيان، تتجاهل أنظمة الحماية الاجتماعية والسياسات الحكومية الأسرة والمجتمع. فهي تحل عن غير قصد محل أنظمة الرعاية العضوية هذه ببرامج تجرد الناس بمرور الوقت من المعرفة والحكمة بين الأجيال التي دعمت رفاهتهم لفترة طويلة.

هناك بالطبع حدود لما يمكن أن تقدمه الأسر والمجتمعات والتزام الدولة أو أنظمة الحكومة بتقديم الخدمات الاجتماعية لتوفير الخدمات المتخصصة التي تعزز رفاهة المجتمع ككل من خلال العمل بشكل تكميلي مع احتياجات المجتمع وبناء قدراته.

والأمر المهم من منظور ممارس الخدمة الاجتماعية على مستوى القاعدة الشعبية هو أن أنظمة الحماية الاجتماعية لا تحل محل مسؤولية الأسر والمجتمعات باعتبارها الحاميات الأولى. إن أنظمة الحماية الاجتماعية لا توفر فقط الوصول إلى المساعدات المالية والطبية المحدودة، بل إنها تصبح منصة لتمكين الناس من فهم حقوقهم وتعلم كيفية تشكيل بيئتهم بشكل ديمقراطي نحو الأفضل.

ويعتقد الأخصائيون الاجتماعيون أن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون تحويلية، مبنية على الاحتياجات الحقيقية لجميع الناس وتحقيق حقوق جميع الناس. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها حل "نهائي"، عندما يفشل كل شيء آخر، وتفشل أسواق العمل والاقتصادات. في حين أنه من منظور المهنة، من الضروري أن تقود الحماية الاجتماعية التحويلية إلي التغيير في جميع أشكال الحياة.

وترى مهنة الخدمة الاجتماعي إمكانية الحماية الاجتماعية لإحداث تغييرات في الاقتصاد والديمقراطية ومعالجة التفاوتات في المجتمع. نحن ندعو مع الآخرين إلى ضرورة وجود مفهوم جديد للحماية الاجتماعية. وينبغي أن يركز هذا المفهوم على الحفاظ على المجتمع والعلاقات الاجتماعية الايجابية، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وجعل العلاقات بين الناس متناغمة قدر الإمكان. وينبغي أن يعكس الحاجة إلى البناء على المصفوفة المعقدة لبناء قدرات المجتمع لدعم المجتمعات المتماسكة.

ومن خلال خبرتنا كأخصائيين اجتماعيين في الممارسة المهنية، نجد أن الناس لا يريدون أن يكونوا في أيدي أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تحرمهم من حقوقهم، والتي تقوض المجتمعات من وسائلها العضوية لمساعدة بعضهم البعض. فالناس الذين يستخدمون الخدمات الاجتماعية وأولئك الذين

يحاولون الوصول إليها يريدون العدالة وتكافؤ الفرص والنجاح. إنهم يريدون أن تُسمع أصواتهم وأن يكون لهم تأثير على حياتهم الخاصة. كما أن الحماية الاجتماعية المبنية على مشاركة المجتمع وحقوق الإنسان سوف تذهب إلى أبعد من الميزة الاقتصادية. وسوف تؤدي إلى الاستدامة والأمن.

بيان السياسة:

إن تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية يتفق مع الأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية، حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون على بناء أنظمة تعمل على تحويل المجتمعات والمجتمع لمعالجة الأسباب الجذرية والديناميكيات التي تقوض سلامة الناس وأمنهم ورفاهتهم. كما تؤكد المبادئ المهنية للخدمة الاجتماعية على أن أنظمة الحماية الاجتماعية مبنية على نموذج التنمية لضمان الاستدامة الاجتماعية وتعظيم فرصة تقرير المصير للشعوب والتأثير على حياتهم الخاصة.

إن دور الأخصائيين الاجتماعيين في أنظمة الحماية الاجتماعية هو تسهيل التضامن المجتمعي والمشاركة في تطوير أنظمة تكون شاملة لجميع الناس وتعاملهم بكرامة واحترام، وضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. سيجلب الأخصائيون الاجتماعيون مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ليس فقط من الأفراد المهمشين والمستبعدين، ولكن أيضًا من الجماعات والمجتمعات للدفاع عن الأنظمة التي تعالج بشكل إيجابي الحواجز أو المعوقات البنيوية والاجتماعية والثقافية.

ووفقًا لهذه السياسة وأخلاقيات المهنة ومبادئها، ينظر الأخصائيون الاجتماعيون إلى أنظمة الحماية الاجتماعية كأدوات للتحول الاجتماعي والديمقراطية وخلق مجتمعات عادلة اجتماعيًا.

إن دور الأخصائيين الاجتماعيين هو التوسط بين الخدمات الحكومية وأنظمة الأسرة والمجتمع لتحقيق نتائج تعزز قدرة الأسرة والمجتمع على الرعاية الذاتية المستدامة والقدرة على الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية عند الضرورة.

ويستخدم الأخصائيون الاجتماعيون معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم للدفاع داخل الخدمات لضمان معاملة الأشخاص الذين يستخدمون الخدمات بكرامة وقدرتهم على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالرعاية التي يتلقونها.

يدافع الأخصائيون الاجتماعيون داخل أماكن عملهم ومجتمعاتهم عن تكامل الخدمات مما يتيح أقصى قدر من إمكانية الوصول وتجنب التكرار غير الضروري. وباعتبارهم متخصصين اجتماعيين، فهم يشجعون جميع التخصصات المهنية الأخرى على العمل معًا لبناء التفاهمات مع عملائهم والعمل نحو تقرير المصير للشخص.

أيضا يدافع الأخصائيون الاجتماعيون عن تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وشفافة والتي يتم دمجها داخل المجتمعات وإشراك المجتمعات في تطوير الخدمات.

وتؤثر آثار هذه السياسة أيضًا على الجهات التي يعمل بها الأخصائيين الاجتماعيين، حيث تحتاج هذه الجهات أن يقوم مديري أنظمة الحماية الاجتماعية إلى دعم الأخصائيين الاجتماعيين كمدافعين عن التنمية الاجتماعية وحقوق الشعوب والمشاركة المجتمعية.

تعريف المصطلحات المستخدمة في الورقة

الخدمات الاجتماعية:

في ورقة السياسة هذه، يُستخدم مصطلح "الخدمات الاجتماعية" بمفهوم واسع يشمل خدمات مجموعة متنوعة من المهن الاجتماعية المنفصلة في بعض البلدان والمدرجة تحت مفهوم الخدمة الاجتماعي في بلدان أخرى مثل: المساعدين الاجتماعيين، والعاملين في المجتمع والشباب، والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية، والمعلمين الاجتماعيين، والمعلمين الاجتماعيين، وعمال الشوارع، والمنشطين، إلخ.

نظام الضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية:

هو نظام التدخلات والبرامج والتأمينات والمساعدة الاجتماعية وفوائد الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني والجهات المجتمعية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو

الوطني لضمان رفاهية وحماية جميع أفراد المجتمع، وخاصة الأفراد والمجتمعات المحرومة اجتماعيًا أو اقتصاديًا.

أرضية الحماية الاجتماعية:

يستخدم هذا المصطلح في هذه الورقة للإشارة إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن "التنفيذ الوطني لأرضيات الحماية الاجتماعية"، والتي تتألف من هدفين: أولاً، إنشاء ضمانات أساسية للأمن الاجتماعي، والتي "يجب أن تضمن على الأقل، طوال دورة الحياة، حصول جميع المحتاجين على الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي اللذين يضمنان معًا الوصول الفعال إلى السلع والخدمات المحددة على أنها ضرورية على المستوى الوطني". وثانيًا، تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجيات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي تضمن تدريجيًا مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي لأكبر عدد ممكن من الناس، مسترشدة بمعايير منظمة العمل الدولية للأمن الاجتماعي (٢٠١٢).

References

١. Alston, Philip: *Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights*, UN – General Assembly ٦٩/٢٩٧, ٢٠١٥, ٢٩th Session HRC http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/AnnualReports.aspx

٢. Avenir Social (٢٠١٤) The Role of Social Work in Social Protection Floors. Motion to IFSW delegate meeting ٢٠١٤ in Melbourne: http://www.ifsw.org/wp-content/uploads/ifsw-cdn/assets/ifsw_٨٣٦٠٠-١.pdf

٣. Basu, Sanjay and Stuckler, David (٢٠١٣) The Body Economic: Why Austerity Kills

٤. Cichon, Michael (٢٠١٥) Which Floors for Social Protection, and Why? Chapter ١ in: Schildberg, ٢٠١٥, pp. ١٢-٢٩

٥. Drolet, Julie (Ed.) (٢٠١٦) Social Development and Social Work Perspectives on Social Protection , Routledge, London and New York

٦. Global Coalition for Social Protection Floors www.socialprotectionfloorscoalition.org/

٧. ILO & World bank: A shared mission for universal social protection, concept note, ٢٠١٥, http://www.ilo.org/wcmsp٥/groups/public/—dgreports/—dcomm/documents/genericdocument/wcms_٣٧٨٩٩٦.pdf

٨. ILO (٢٠٠٨) Declaration on Social Justice for a Fair Globalization http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/mission-and-objectives/WCMS_٠٩٩٧٦٦/lang–en/index.htm

٩. ILO World Social Protection Report ٢٠١٤-١٥. Building economic recovery, inclusive development and social justice, ILO, ٢٠١٤ http://www.ilo.org/global/research/global-reports/world-social-security-report/٢٠١٤/lang–en/index.htm

١٠. ILO Social protection floor for a fair and inclusive globalization. Report of the Social Protection Floor Advisory Group (Bachelet report) Geneva, International Labor Office, ٢٠١١ http://www.ilo.org/wcmsp٥/groups/public/—dgreports/—dcomm/—publ/documents/publication/wcms_١٦٥٧٥٠.pdf

١١. ILO-Recommendation ٢٠٢ concerning the National Implementation of Social Protection Floors, ٢٠١٢, (Available also in Arabic, Chinese, French, German, Russia, and Spanish) http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:١٢١٠٠:٠::NO::P١٢١٠٠_INSTRUMENT_ID:٣٠٦٥٥٢٤

١٢. ILO-Recommendation ٢٠٤ concerning the Transition from the Informal to the Formal Economy, ٢٠١٥, http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/١٠٤/texts-adopted/WCMS_٣٧٧٧٧٤/lang–en/index.htm

١٣. International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Article ٩ ff) http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

١٤. OHCHR (٢٠١٤) *Social protection floors and economic and social right*s. A/HRC/٢٨/٣٥ http://www.ohchr.org/Documents/Issues/SocialSecurity/ReportSocialProtectionFloors.pdf

١٥. Schildher Cäcilie (٢٠١٥): *Civil Society Guide for National Social Protection Floors* (SPFs). Friedrich-Ebert-Stiftung (FES). ٢٠١٥, April http://www.fes.de/GPol/pdf/CivilSocietyGuide.pdf

١٦. Sepúlveda, Magdalena & Nyst, Carly. The Human Rights Approach to Social Protection, Erweko Oy, Ministry of Foreign Affairs Finland, ٢٠١٢ ISBN ٩٧٨-٩٥٢-٢٨١-٠١٦-٨

١٧. UNDP (٢٠١١) *Sharing Innovative Experiences*, Volume ١٨ of the series Successful Social Protection Floor Experiences

١٨. Universal Declaration of Human Rights (١٩٤٨) Articles ٢٢ and ٢٥ http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/eng.pdf